الأمم المتحدة S/PV.5051

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٥١**

الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٧/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونس باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	إسبانيا	السيد ياني‍يث - بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا ساباليير
	الفلبين	السيد مركادو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2004/779)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-53731 (A)

0453731

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2004/779)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استنادا الى القرار المتخذ في جلسة مجلس الأمن ٥٠٤٩، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثل اسرائيل الى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد غلرمن (اسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استنادا الى القرار المتخذ في جلسة مجلس الأمن ٥٠٤٩، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين الى الاشتراك في الجلسة وفقا لأحكام النظام الداخلي المؤقت للمجلس وجريا على الممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بحضور الأمين العام الموقر، سعادة السيد كوفي عنان، هذه الجلسة.

يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/783 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من باكستان وتونس والجزائر.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار على التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): معروض على المجلس قرار جديد آخر فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ومشروع القرار مرة أخرى منحاز يفتقر إلى التوازن. وهو ينطوي على خداع خطير نظراً للنقاط المادية الكثيرة التي يغفلها. وبسبب هذا الافتقار إلى التوازن وبسبب تلك النقاط المهملة، فإن مشروع القرار تنقصه المصداقية ويستحق التصويت عليه بالرفض.

وإذ ينظر الأعضاء في مشروع القرار الحالي، أطلب إليهم أن يجروا تحليلاً بسيطاً. فكروا أولاً فيما يقوله القرار ثم فيما لا يقوله. إن القرار يدين أعمال إسرائيل العسكرية في غزة. وهو ينتقد أعمال التوغل داخل مخيم جباليا للاجئين. وهو يدين أعمال ''التدمير'' الإسرائيلية. وهو يندب الخسائر البشرية الواسعة في صفوف الفلسطينيين. وهو يطالب بأن تسحب إسرائيل، بوصفها ''سلطة الاحتلال''، بسحب قواتها على الفور. كلمات صارمة. ولا ترى الولايات المتحدة بأساً بالكلمات الصارمة، شريطة أن تكون دقيقة وأن يكون هناك توازن.

والآن فكروا فيما لا يقوله مشروع القرار. إنه لا يذكر حتى هجوما واحداً من ٤٥٠ هجوماً بصواريخ القسام تم شنها على إسرائيل على مدى العامين الماضيين. ولا يشير إلى الـ ٢٠٠ صاروخ التي أطلقت هذا العام وحده. ولا يذكر الطفلين الإسرائيليين اللذين كانا يلعبان بالخارج الأسبوع الماضي حين اندفع صاروخ فجأة داخل جسميهما الصغيرين. ولا يذكر الواقع الذي لا جدال فيه وهو أن صواريخ القسام لا جدوى عسكرية من ورائها وأنها مجرد أجهزة بدائية غير دقيقة للإرهاب مصممة لقتل المدنيين. ولا يذكر أن حماس اعترفت بقتل هذين الطفلين الإسرائيليين وتشويه مدنيين إسرائيليين آخرين كثيرين، ووصفت تلك الوفيات والإصابات بأنها ''نصر''. وهو لا يشير إلى أن الإرهابيين يختبئون بين المدنيين الفلسطينيين، ويتسببون في قتلهم، ثم يستخدمون تلك الوفيات وقوداً لكراهيتهم، وتمردهم على القوانين، والجهود التي يبذلونها لتحويل عملية السلام عن مسارها. وهو لا يذكر تقاعس السلطة الفلسطينية الكامل عن الوفاء بالتزاماتها بتحقيق الأمن لشعبها. لا يذكر أياً من تلك الحقائق. كما أنه لا يعترف بحاجة إسرائيل المشروعة إلى الدفاع عن نفسها. إن مشروع القرار خال تماماً من التوازن.

وهناك قول مأثور قديم مؤداه أن السكوت علامة القبول. والسكوت هنا اليوم يصمّ الآذان. لقد قلت بالأمس، وأكرر اليوم، إنه عندما يتكاتف باقي العالم ضد إسرائيل، ويلزم الصمت الخبيث إزاء الإرهاب، فإنه لا ينهض بقضية السلام، بل يشجع كلا الجانبين على التشبث بمواقفهما، ويجعل إسرائيل تشعر بالعزلة والحصار، ويُفقد الرغبة في الحوار.

أما النهج الذي تأخذ به الولايات المتحدة فيتمثل في الاعتراف بأن على كلا الجانبين أن ينبذا العنف، وأن على كلا الجانبين أن يعودا إلى الالتزام بخارطة الطريق، وأن على كلا الجانبين أن يتحركا بسرعة لإقامة دولة فلسطينية. ولكن إلى أن يتوقف الفلسطينيون ومن يزعمون أنهم يتصرفون باسمهم عن اللجوء لأعمال الإرهاب العشوائية، فمن المحتمل أن إسرائيل ستواصل تعقب الإرهابيين أينما اختبأوا، مما سينتج عنه في كثير من الأحيان خسائر مأساوية ولكنها غير مقصودة بين صفوف المدنيين.

لقد ذكّرني صديقي السفير باعلي بأن من المهم للغاية الأخذ بنهج متوازن لدى وصف الخسائر بين المدنيين. وخسائر المدنيين دائماً أليمة. وموت الأطفال أليم بشكل خاص. وهو أليم حين يكونون أطفالاً إسرائيليين، وحين يكونون مدنيين إسرائيليين. وهو أليم حين يكونون أطفالاً فلسطينيين ومدنيين فلسطينيين. ولكن عندما يكون موت المدنيين مقصوداً، عندما يكون موت المدنيين هو الغرض الوحيد من الهجوم، فإنه لا يكون أليماً فقط، بل يكون جديراً بالإدانة.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم لا يشجع الإرهابيين فحسب، ولكنه لن يفعل شيئاً لمنع الرد الإسرائيلي المتوقع. ومشروع قرار كهذا، في نهاية المطاف، يقوي شوكة الإرهابيين ويشجع على شن الهجمات المضادة ويسهم في تحقيق هدف الإرهابيين النهائي المتمثل في تحويل عملية السلام عن مسارها.

ينبغي أن يعكس مجلس الأمن اتجاه هذا التيار الذي لا يتوقف من مشاريع القرارات المناهضة لإسرائيل الواحد تلو الآخر وأن يوقع الضغط بشكل متوازن على كلا الجانبين لكي يعودا إلى طريق السلام. وسوف تصوت الولايات المتحدة بالرفض على مشروع القرار المطروح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن المجلس الآن على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار

(S/2004/783). وما لم يوجد اعتراض، سوف أطرح القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

ألمانيا، رومانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١١ صوتاً مؤيداً، مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار نظراً لتصويت عضو دائم في المجلس معارضاً.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع القرار عن الحالة في شمال غزة، الذي حصل على أكثر بكثير من الأغلبية المطلوبة، قد رُفض لاستخدام حق النقض. ويؤسفنا أن نصاً بهذا التوازن والمصداقية، لم يفعل أكثر من دعوة إسرائيل إلى وقف عمليتها العسكرية، التي تحدث خسائر بشرية شديدة وتسبب قدراً كبيراً من الضرر، لم يحصل على تأييد المجلس بالإجماع.

إن مجلس الأمن بإخفاقه في اتخاذ إجراء يخفق في تحمل مسؤولياته. وهو يخذل الشعب الفلسطيني مرة أخرى، ومرة أخرى يبعث للعالم برسالة خاطئة. فهو يؤكد أنه حين يتعلق الأمر بإسرائيل، فإن مجلس الأمن يعجز عن اتخاذ إجراء، ناهيك عن إجراء في إطار الفصل السابع. وهو يعزز الانطباع بأنه لا يكون فعالاً إلا حين يتعامل مع البلدان العربية. وآخر مثال على ذلك هو القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ على جناح السرعة، مع أنه لم يكن هناك أي تهديد للسلام والأمن الدوليين.

إن المجلس يسبب مزيداً من الإحباط وخيبة الأمل واليأس في صفوف الفلسطينيين وكل من يرون في المجلس حارساً للقانون الدولي وحامٍ للضعفاء. وأهم من ذلك أنه سيعزز الشعور بالإفلات من العقاب في صفوف القادة الإسرائيليين، الذين يزدادون جرأة على المضي في عمليتهم العسكرية وتوسيع نطاقها في غزة وغيرها.

أشكر جميع الذين انضموا إلينا في التصويت تأييداً لمشروع القرار الذي تعرض لحق النقض. ولكن اسمحوا لي بأن أقول إن هذا يوم حزين بالنسبة للفلسطينيين، وإنه يوم حزين بالنسبة لقضية العدالة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): صوتت البرازيل لصالح مشروع القرار الذي بت فيه مجلس الأمن للتو حول الحالة في الشرق الأوسط.

إن حكومة البرازيل تشجب بشدة أعمال العنف التي تجري في منطقة الحدود الشمالية لقطاع غزة، وخاصة الهجوم الذي قامت به القوات العسكرية الإسرائيلية خلال العملية التي أطلق عليها اسم ”أيام الندم“، والتي بدأت في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وسقط ضحيتها ما يزيد على ٧٠ قتيلا و ٢٥٠ جريحا.

ومن المقلق جدا أن تصاعد أعمال العنف قد أثر على عدد كبير من المدنيين، ومن ضمنهم الأطفال. وبينما نؤيد دعوة الأمين العام في مذكرته المؤرخة ٣ تشرين

الأول/أكتوبر إلى وقف إطلاق النار، فإن وفدنا يأمل أنه بتدخل المجتمع الدولي ستوقف الأطراف المعنية بالصراع دوامة العنف لكي يصبح ممكنا استئناف محادثات السلام، وفقا للإطار الذي وضعته خارطة الطريق.

ونحن نذكِّر بأن الخطة قد ارتأت إقامة دولة فلسطينية، في عام ٢٠٠٥، بحيث تكون ذات سيادة، ومستقلة، ومتصلة الأراضي، وقابلة للحياة اقتصاديا.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت فرنسا لصالح مشروع القرار المقدم من باكستان وتونس و الجزائر. ويدعو النص إلى وضع حد فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية في شمال قطاع غزة. ويتضمن أيضا إدانة لأعمال الإرهاب، ويؤكد مجددا على ضرورة التنفيذ العاجل لخارطة الطريق. وفي رأينا، اشتمل النص على هذين العنصرين الأساسيين اللذين ضمنا نصا متوازنا. ونحن نعتبر أمرا حيويا أن يكون لمجلس الأمن رد سريع على حالة التدهور المستمر في الجزء الشمالي لقطاع غزة وأن ينادي باللجوء إلى التعقل.

إن فرنسا تعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس ضد الأعمال الإرهابية المريعة التي تصيب شعبها، ولكنها يجب أن تفعل ذلك مع الامتثال الصارم للقانون الدولي. فالخسائر البشرية تتزايد يوميا، والدمار المادي في غزة لا يمكن تبريره. وتأسف فرنسا لأن مجلس الأمن ظل مرة أخرى مشلولا إزاء هذه المسألة الأساسية، بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): شاركت باكستان في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط وأيدته، و لم يتسن اعتماده بسبب التصويت السلبي لعضو دائم واحد. ويعود تأييدنا لمشروع القرار للأسباب التالية.

أولا، سعى مشروع القرار إلى معالجة الحالة الإنسانية الطارئة الناجمة عن التوغل العسكري الإسرائيلي، الذي أدى، في الأيام القليلة الماضية، إلى مقتل ما يزيد على ٨٠ من الفلسطينيين المدنيين، ومن ضمنهم النساء والأطفال. وقد أدى أيضا إلى جرح المئات من المدنيين الذين تركوا بدون مأوى.

ثانيا، فضلا عن البعد الإنساني، فإن الهجوم يشكل بوضوح انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وهو بذلك يستدعي اتخاذ إجراءات من قبل مجلس الأمن بموجب الالتزامات المنبثقة من ميثاقه، وخاصة التزاماته الواردة في المواد ١ و ٢ و ٢٤.

ثالثا، من الناحية السياسية، يشكل هذا الوضع تهديدا خطيرا لجهود السلام الجارية في المنطقة. وعليه، فإن مجلس الأمن تقع على عاتقه مسؤولية الاستجابة.

رابعا، لقد تمت صياغة مشروع القرار بحذر من أجل تأكيد المواقف القانونية المتفق عليها، وللمطالبة باتخاذ تدابير من شأنها المساعدة على تخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن التوغل الإسرائيلي الأخير واستئناف عملية السلام.

وللأسف، تعذر على مجلس الأمن الاستجابة لتوقعات الفلسطينيين، وكذلك لتوقعات الرأي العام على نطاق أوسع في العالم الإسلامي. وهذا دليل واضح على أن مجلس الأمن في حالات معينة يعجز عن القيام بعمل. ونعتقد أن عدم القيام بعمل في هذا اليوم لن يساعد قضية السلام والعدل في الشرق الأوسط. والشعور بالعجز والإحباط لدى الفلسطينيين سوف يزيد من تفاقم الحالة المتوترة أصلا.

ونعتقد أن المجلس، من خلال عدم قيامه بعمل اليوم، قد أضاع فرصة هامة للمساهمة في تعزيز السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن يقوم الأعضاء الذين امتنعوا عن تأييد مشروع القرار باستخدام نفوذهم الثنائي لإقناع إسرائيل

بالاستجابة إلى الدعوات الدولية بوقف عملياتها العسكرية في غزة، وسحب قواتها منها، والالتزام بتنفيذ خارطة الطريق الصادرة عن المجموعة الرباعية.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أيد وفدي مشروع القرار الذي بت فيه مجلس الأمن من فوره. ونؤكد مجددا على قلقنا حيال تصاعد العنف في الشرق الأوسط، الذي أدى إلى خسائر كبيرة في أرواح المدنيين، من ضمنهم الأطفال. ونحث كلا الطرفين على وقف أعمال العنف. ونطلب إلى إسرائيل وقف هجومها العسكري في شمال غزة. كما نطلب إلى السلطة الفلسطينية وقف إطلاق الصواريخ على أيدي المجموعات المسلحة ضد إسرائيل.

إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يوقف الجانبان دائرة الهجوم والرد الانتقامي. ونكرر ما قلناه سابقا إن العنف لن يحقق النصر لأحد في هذا الصراع. كما نكرر مناشدتنا الطرفين استئناف العملية السلمية في إطار خارطة الطريق. ونواصل مناشدتنا كلا الطرفين الوفاء بالتزاماتهما وفقا لخارطة الطريق من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد ماكيرا (شيلي) (**تكلم بالإسبانية**): لقد صوت وفد شيلي لصالح مشروع القرار، حيث أننا ندين كل أعمال العنف أينما كان مصدرها ومهما كانت الحجج التي تساق لتبريرها. ومن المهم تأكيد ذلك بشكل خاص عندما يكون المدنيون هم الضحايا لتلك الأعمال.

إن وفدي يعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن شعبها ضد الأعمال الإرهابية طالما بقيت التدابير التي تتخذها لهذا الغرض ضمن إطار القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وبناء عليه، يجب أن نعبر عن معارضتنا لاستخدام القوة بشكل مفرط وغير مبرر، وخاصة ضد السكان المدنيين.

ويناشد وفدي من جديد التزام الحذر والتصرف وفقا للقانون الإنساني الدولي. وقد رفضنا أيضا الهجمات بالصواريخ من قبل مجموعات فلسطينية ضد السكان المدنيين الإسرائيليين، ونحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات لوقف تلك الهجمات.

وفي الختام، نود تذكير الأطراف المعنية بالتزاماتها في المحافظة على السكان المدنيين وبالحاجة إلى وضع حد فوري لأعمال العنف أيا كان مصدرها. ونناشد الطرفين استئناف المفاوضات في إطار خارطة الطريق.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد ناقش وزير خارجية روسيا اليوم الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في مكالمة هاتفية مع السلطة الفلسطينية وأخرى مع وزير خارجية إسرائيل. فأكد أثناء مناقشاته هذه أن المهم الآن هو اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لحالة المواجهة الخطيرة الراهنة. وحيث أن الهدف الرئيسي لمشروع القرار، كما فهمناه، هو وقف العنف، فقد كان مقبولا لدينا من حيث المبدأ، مع أنه من وجهة نظرنا، كان ينبغي أن يكون أكثر توازنا. ولذلك اقترحنا على زملائنا الجزائريين إجراء بعض التعديلات على مشروع القرار، وبما أن هذه المقترحات أخذت في الحسبان جزئيا، فقد قررنا تأييد مشروع القرار.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): لم تستطع رومانيا تأييد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم وامتنعت عن التصويت في الاقتراع الذي أجري قبل لحظات. إننا نرى أن النص لا يعكس التعديلات التي أدخلت، وهي تصف بصورة عادلة الحقائق ومسؤوليات كلا الجانبين – الإسرائيلي والفلسطيني – فيما يتعلق بالأحداث الدرامية الأخيرة والتزاماتهما المتبادلة بمنع تصعيد أعمال العنف. ولا تزال رومانيا تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور

الحالة الأمنية على أرض الواقع ومصير العديد من الفلسطينيين الذين يعانون من عواقب الغزوة العسكرية الإسرائيلية. وكما قلنا في مرات عديدة من قبل ، إننا نقر بحق دولة إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها، ولكن هذا الحق لا يمكن أن يمارس إلا في إطار حدود القانون الدولي. ولا نزال نرى أن عمليات من قبيل العملية التي قامت بها إسرائيل في شمال غزة لا تساعد على توفير الأمن لها.

ولا يمكن أن يكون هناك حل من خلال الوسائل العسكرية للصراع في الشرق الأوسط. ونحن نشجع الطرفين على استئناف المحادثات والاتفاق على وقف إطلاق النار لوقف سفك الدماء. وكما قلنا من قبل، إنه لا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم إلا من خلال المفاوضات، على نحو ما تتوخى خارطة الطريق، ووفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد يانيز – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في مناقشتنا لهذه المسألة أمس، أتيحت لوفدي الفرصة للإعراب عن آرائه بشأن خطورة الوضع في الشرق الأوسط، ولا سيما في قطاع غزة. وفي ذلك الوقت أعربنا عن كل آرائنا بشأن هذا الموضوع، الأمر الذي يعني أنني لن أطيل الكلام الآن. لقد قلت إننا، على أساس المبادئ والبيانات التي أدلي بها، سنصوت على مشروع القرار الذي كان من المنتظر أن تقدمه بعض الوفود.

وبعد النظر في مشروع القرار الذي قدمته وفود باكستان والجزائر وتونس، صوت وفدي مؤيدا له. ونعرب عن أسفنا على أنه لم يمكن اعتماده من المجلس. ونحن نرى أن مشروع القرار يتضمن عناصر أساسية للتعامل مع الحالة، وخاصة في ضوء خطورة الأحداث والعجلة التي ينبغي بها الاستجابة للموقف. ولا يشير النص إلى ضرورة وقف العمليات العسكرية وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة فحسب، بل إنه أيضا يدين جميع أعمال العنف والترويع واستخدام القوة بشكل مفرط وعشوائي والتدمير المادي الذي حدث. وهو يدعو أيضا إلى وضع حد للعنف، وإلى امتثال الطرفين لجميع التزاماتهما، ولا سيما الناشئة عن القانون الإنساني الدولي. ونعرب عن أسفنا على أن مجلس الأمن لم يستطع، في هذه الحالة، تحمل المسؤوليات الواقعة على عاتقه بموجب الميثاق، ولا نزال نرى أن هذه الحالة ينبغي أن تظل قيد النظر. وفي هذه الأثناء، يتعين على الطرفين الامتثال للالتزامات التي تعهدا بها في إطار خارطة الطريق، ويجب عليهما التعاون بشكل وثيق مع المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين مشروع القرار الذي اقترحته المجموعة العربية، ولذلك صوتنا مؤيدين له. غير أننا نعرب عن أسفنا العميق على عدم اعتماده. وموقف الصين فيما يتعلق بالشرق الأوسط واضح وثابت. إننا نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة الأساسية لصون السلم والأمن الدوليين، أن يتحمل المسؤولية عن حماية وسلامة وأمن المدنيين في قطاع غزة. ونحن نرى أن التفاوض هو الطريق الوحيد، بدلا من استخدام القوة. ونحث مرة أخرى الطرفين المعنيين على استئناف الحوار والعودة إلى المفاوضات السياسية.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): إن موقفنا فيما يتعلق بحل مشكلة الشرق الأوسط معروف جيدا؛ ولا أحتاج إلى تكراره. أود فقط أن أقول إننا حاولنا أن نُدخِل في مشروع القرار عددا من التعديلات الهامة بالنسبة لوفدي وحكومة بلدي. ولم ننجح في إدخالها، ولذلك كان لا بد لنا من الامتناع عن التصويت على القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف وسفك الدماء في قطاع غزة، وهي تحث كلا الجانبين على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لدائرة العنف. وتدين المملكة المتحدة جميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك إطلاق صواريخ القسام إلى داخل إسرائيل، لتقتل المدنيين الأبرياء.

وتقر المملكة المتحدة بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب. ولكن ردها يجب أن يكون متناسبا ومتوافقا مع القانون الدولي. ولكن العمل الحالي الذي تقوم به قوات الدفاع الإسرائيلية يتسبب في قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، إن هذا العمل لا يتناسب مع التهديد الذي يواجه إسرائيل من هجمات الصواريخ. وبالأمس دعا وزير الخارجية جاك سترو إسرائيل إلى ضبط النفس، ودعا السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق فيما يتعلق بالأمن.

ولكن النص الذي دُعينا إلى التصويت عليه أعطى انطباعا خاطئا بأن الخطأ يقع على الجانب الإسرائيلي وحده. ونحن نرى أن المسؤولية عن اتخاذ إجراءات لإنهاء العنف تقع على كلا الجانبين. ولهذا السبب امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت اليوم. ينبغي لقرار مجلس الأمن أن يقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، وأن يجعل من الواضح أيضا أن إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بضمان أن تكون إجراءاتها متناسبة مع التهديد. وكان ينبغي لمشروع القرار أيضا أن يشمل دعوة إلى السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد أعمال الإرهاب ومرتكبيها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر رأي المملكة المتحدة في أن حل هذا الصراع يكمن في خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية. ونحث كلا الطرفين على اتخاذ الإجراءات اللازمة للعودة إلى خارطة الطريق، التي تشكل أفضل وسيلة للمضي إلى الأمام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن، وعلى هذا النحو، بما أن المراقب الدائم لفلسطين قد طلب أخذ الكلمة، أعطيه الكلمة الآن.

السيد القدوة (فلسطين): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتقديم الشكر الجزيل لتلك الدول التي قدمت مشروع القرار S/2004/783، الذي تم التصويت عليه قبل قليل: باكستان وتونس والجزائر. وأن أشكر كذلك، بطبيعة الحال، كل الدول التي صوتت مؤيدة مشروع القرار. وإن شعبنا الفلسطيني وشعوب المنطقة تقدر لكم ذلك.

إن هذا اليوم يوم حزين آخر لمجلس الأمن. حيث عجز المجلس مرة أخرى عن القيام بواجباته وفقا للميثاق في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وعجز عن اتخاذ موقف تجاه سفك دماء الشعب الفلسطيني، وتحديدا الآن في شمال غزة على يد قوت الاحتلال الإسرائيلية. وعجز عن المطالبة بوقف سفك الدماء والتدمير.

إن المحزن أكثر أننا سمعنا اليوم في بداية الجلسة حديثا عن الضحايا من الأطفال الإسرائيليين، دون كلمة واحدة عن الأطفال الفلسطينيين، فمن حيث العدد على الأقل هم ضحايا أكثر بكثير. اليوم فقط قُتلت طفلة فلسطينية، إيمان الهمص، عمرها ١٣ عاما، وهي في طريقها إلى المدرسة، بعشرين رصاصة – عشرين رصاصة في جسدها – ولا أهمية لذلك.

وسمعنا اليوم في بداية الجلسة حديثا عن صواريخ تُطلق على إسرائيل، وكأنها صواريخ عابرة للقارات، أسلحة دمار شامل، يطلقها الجانب الفلسطيني على إسرائيل. لم نسمع كلمة واحدة عن الدبابات والجرافات وطائرات الهليكوبتر والطائرات الحربية الأمريكية الصنع، ولا عن القذائف المسمارية، ولم نسمع كلمة واحدة عن تدمير حياة الشعب الفلسطيني بأكمله، تدمير حياته وتدمير مستقبله.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن نقول لكم من وجهة نظرنا ما هو الفرق حقيقةً بين أعمال بعض المجموعات الفلسطينية والكثير من أعمال قوات الاحتلال الإسرائيلية. الفرق هو ما يلي. كلاهما موجه في معظمه ضد المدنيين. لكن الفرق هو أن المجموعات الفلسطينية تبقى كذلك، مجموعات تعمل خارج نطاق القانون ورغم إرادة السلطة الفلسطينية. بينما أعمال قوات الاحتلال الإسرائيلية هي أعمال يرتكبها جيش رسمي، ينفذ سياسة رسمية لحكومة دولة عضو في هذه الأمم المتحدة. جيش يرتكب جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة.

اسمحوا لي أيضا بكلمة عما يُسمى بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس. ليس من الجائز الحديث عن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وكأنها دولة عادية محبة للسلام وملتزمة بالقانون مثل غيرها من الدول. إسرائيل قانوناً هي قوة احتلال، وهو أمر عالجته محكمة العدل الدولية مؤخرا. بطبيعة الحال لها حق الدفاع عن مواطنيها، ولكن على قاعدة أنها قوة احتلال. محاولة إعفاء إسرائيل من مسؤولياتها بوصفها قوة احتلال محاولة غير مقبولة، لا الآن ولا في المستقبل.

إن استخدام حق النقض اليوم هو السابع للإدارة الأمريكية الحالية على مشاريع قرارات حول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس – الاستخدام السابع. وهو الاستخدام التاسع والعشرون للولايات المتحدة فقط على مشاريع قرارات حول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة. تسعة وعشرون حق نقض تلخص مأساة الشرق الأوسط. فقد منعت مجلس الأمن من أداء مهماته وفقا للميثاق، ووفرت الحماية لقوة الاحتلال وسمحت لها بالاستمرار في انتهاك القانون، بل عمليا، منعت إعلاء شأن القانون وقوضت وضع هذه المؤسسة، مجلس الأمن المسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

كل هذا بطبيعة الحال ليس من مصلحة الشعب الفلسطيني، ومن المؤسف أنه ليس حتى من مصلحة الشعب الإسرائيلي، على الأقل في المدى البعيد. لأن مصلحة الشعبين تأتي من خلال إعلاء شأن القانون والسماح للآليات الدولية بالعمل بشكل طبيعي والتوصل إلى تسوية حقيقية، ليست وهمية، تسوية حقيقية تقود إلى دولتين حقيقيتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام ١٩٦٧. وإنني على قناعة بأن هذا سوف يتحقق يوما ما بالرغم من كل هذه المواقف الخاطئة والمدمرة التي حدثت ومازالت تحدث.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة. أعطيه الكلمة الآن.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر البلدان التي اختارت بشجاعة معارضة مشروع القرار هذا أو عدم التصويت لصالحه. ونحن سعداء لعدم اعتماده، إذ لم يكن ينبغي حتى النظر فيه أبداً. ويصعب علي أن أفهم كيف يمكن لبلدان معينة حول هذه الطاولة أن تصف مشروع القرار بأنه عادل أو متوازن، في الوقت الذي يطالب تحديدا بأمور معينة من إسرائيل ويخفق حتى في التلميح إلى المطالب المنتظرة من الفلسطينيين أو إلى الرعب الذي تسببوا به. ومحاولة أي امرء لوصف مشروع القرار هذا بأنه متوازن أمر يصعب علينا فهمه تماما. إن مشروع قرار يسعى إلى إدانة آليات لمكافحة الإرهاب، بدلا من إدانة الإرهاب نفسه، هو مشروع يشوه خطورة المسائل قيد النظر. ومشروع قرار يتهم ضحايا الإرهاب، بدلا من قاتليهم، هو مشروع خاطئ ومخز.

إن القيادة الفلسطينية، بإهمالها لواجباتها، بما في ذلك واجبات المراحل الأولى لخارطة الطريق، قد سمحت للإرهابيين بأن يعملوا من داخل أرضها ويفلتوا من العقاب. وهم يرتكبون فظائعهم من داخل مناطق مدنية فلسطينية

ويشنون عدوانهم على سكان مدنيين إسرائيليين، مما يفضي إلى أضرار فادحة لكلا الجانبين. وبناء عليه، ستحترم إسرائيل التزامها بالدفاع عن مواطنيها بينما تحترم أيضا التزاماتها تجاه القانون الإنساني الدولي. إن لإسرائيل حق وواجب الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها ضد وابل القذائف التي تسقط على مجتمعاتها المحلية ما دامت القيادة الفلسطينية لا تفعل شيئا لقمع ذلك الشكل وغيره من أشكال الإرهاب الممارس ضد الشعب الإسرائيلي.

والحقيقة أن القيادة الفلسطينية الشريرة هي التي تسببت بهذا الرعب لشعبها من خلال الإيقاع به رهينة في قبضتها الشريرة التي تمارس الإرهاب. ولقد سمعنا اليوم كثيرا عن الأراضي المحتلة؛ ولم نسمع كلمة اعتراف بأنه لو لم يكن السبب قيادته المأساوية واختيارها للإرهاب بدلا من التسوية حينما عرضت عليها، لكان للشعب الفلسطيني دولة منذ زمن بعيد.

إن مشروع القرار هذا ما كان يفعل شيئا لإنهاء معاناة الإسرائيليين أو الفلسطينيين. وبدلا من ذلك كان سيضر بالمصالح الحيوية لكلتا الجماعتين. وبتركيزه فقط على الأعمال الإسرائيلية لوقف الإرهاب وإخفاقه في الإعراب بصورة مناسبة في إدانة الإرهاب الذي يعتبر سببا لتلك الأعمال، فإنه كان سيشجع الإرهابيين على مواصلة إيذاء المجتمعين كليهما ومواصلة إعاقة الطريق نحو السلام.

إن النضال من أجل السلام يجب أن يتقدم. ومشاريع القرارات أحادية الجانب كهذا لا تساهم في تحقيق الهدف في شرق أوسط مسالم. إنها لا تساهم إلا بالسماح للإرهاب بالاستمرار وإبقاء السلام بعيد المنال إلى الأبد.

وعلى مجلس الأمن التزام حيال ضحايا الإرهاب وحيال النضال من أجل السلام. وإن المنظمات الفلسطينية الإرهابية والأنظمة التي تدعمها هم الأعداء الحقيقيون للسلام وللشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ويجب أن يكونوا مركز اهتمام المجلس، فهم الذين يعيقون السلام. ولن نتمكن إلا عن طريق مواجهتهم مباشرة من استعادة مسيرتنا على خارطة الطريق مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.